

أما العملية فلانها إنما علم بمصالح شخص ما لفرد أو لجماعة من الأفراد
ويتحقق من الرضايل ويسمى بحزب الأخلق وأما علم مصالح
الجماعة من الرضايل كما لو ولد المولود أو ما كات المملوك
ويسمى بتبشير المنزل وأما علم بمصالح الجماعة من الرضايل في الدنيا
ويسمى بالسياسة المدنية وأما النظرية فلانها إنما علم بأحوال الآ
الافتقار في الوجود الخارجي والتعقل في المادة كالدلو وسمي بالسياسة
والعقلية الأولى والعلم الكلي ما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه
ما قبل الطبيعة البقية لكنه ما وجد أو ما علم بأحوال ما يقتضيه الدنيا
في الوجود الذي روي دون التعقل كالكثرة وهو العلم اللاهوتي
بأزواجي والتعليم إنما علم بأحوال ما يقتضيه الوجود
الخارجي والتعقل وهو العلم اللاهوتي وسمي بالطبيعي وجعل بعضهم
مالا يقتضيه المادة أصله تسمين بالدقيق رخصا مطلقا كاللاهوت
والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كما هو جهة الكثرة
وسائر الأدوار العاقبة ويسمى العلم بأحوال الأول الهيا والعامل
الناس في علمها طبيا وفلسفة آريا وأختلفوا في أن المنطق ابن
الحكمة أم لا فمن فسر بخرجه النفس إلى قها المكن في
جانبها العلم والعمل بحسبها بل جعل العلم أيضا منها وكذلك

هذا العلم هو العلم الطبيعي
والعلم الكلي ما بعد الطبيعة
وهو العلم اللاهوتي
والعلم بالأحوال الخارجية
وهو العلم الكلي
والعلم بالسياسة المدنية
وهو العلم بالأحوال الداخلية
والعلم بالتبشير المنزلي
وهو العلم بالمصالح الشخصية

هذا العلم هو العلم الطبيعي
والعلم الكلي ما بعد الطبيعة
وهو العلم اللاهوتي
والعلم بالأحوال الخارجية
وهو العلم الكلي
والعلم بالسياسة المدنية
وهو العلم بالأحوال الداخلية
والعلم بالتبشير المنزلي
وهو العلم بالمصالح الشخصية

من ترك الاعيان في تعريفها بحدود ان الحكمة النظرية اولها بحث
فيه الاعيان المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتها واختيارها
واما من فسر بما ذكرنا وهو الشهور بينهم فلم يتخذة لأن موضوعه وهو
المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات المتأهولة في
تعريفها وقديمه فحسب في ذلك لا يكون العلم بأحوال الموجودات منها
لديها غير موجودة في الخارج على جانب المحققين وأجريت الأ
العامة هناك ليست موضوعات بل محولات تغيب للاعيان فان
قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجوده
والصحة رتب رتبة على ثلثة أقام الأول في المنطق لانه
لتحصيل العلوم الثاني في الطبيعة والثالث في اللاهوتي بالمعنى الذي تقدم
الطبيعي على اللاهوتي مع ان الجوانب مقترنة على ما أوردت لأن
كالمباوية اللاهوتي وله شدة احتياج إلى الطبيعي فلهذا افرقه عنه
فيل اعرض عن الحكمة الرياضية لانتسابها في الكثرة على الأدوار
الموهومة كالدرابرة الموهومة الحديث عنها في هيئة وعن ان الحكمة
العملية بأسرها لأن الشبهة المصطفوية قد قضت لوضعها على
العملية واهم تفصيل وقيد بحث لاذ ان اراد بالادوار الموهومة ماله
يكون موجودا وان نفس الادوار غير العلم فلا بد ان ينسب الرضايل إليها

هذا العلم هو العلم الطبيعي
والعلم الكلي ما بعد الطبيعة
وهو العلم اللاهوتي
والعلم بالأحوال الخارجية
وهو العلم الكلي
والعلم بالسياسة المدنية
وهو العلم بالأحوال الداخلية
والعلم بالتبشير المنزلي
وهو العلم بالمصالح الشخصية